

احتدام الصراع على السلطة في كينيا

الخفة القبلية الحاكمة والدمقراطية الأجنبية تقدم مرشحين...

في المحالين الداخلي والخارجي، ومارس أسلوب قمع وحشي ضد جمع القوى الديمقراطية، ولم يسمح لأي شكل من أشكال المعارضة البرلمانية منذ ان امر بحل حزب الشعب المعارض في سنة ١٩٦٩ كما انه حافظ بصورة شكلية على نظام الحزب الواحد. الاتحاد الوطني الافريقي، ولم يسمح باى انتخاب لهيئات هذا الحزب القيادية منذ سنة ١٩٦٦ وتصفى هذه الايام بان رئيس الجمهورية الجديد الذي يفترض ان يكون عضوا في البرلمان يجب ان تنتخبه قيادات الحزب الحاكم، الاتحاد الوطني الافريقي، والتي هي قيادات غير محددة وغير منتخبة منذ مدة طويلة.

نيروبي - بحندم الصراع وراء الكواليس بين النخبة الحاكمة من قبيلة كيكويو - اكبر القبائل الكينية - حول من سيخلف جومو كينياتا - وحسب ما ينص الدستور - فان اللمدة القانونية لانتخاب الرئيس الجديد يجب ان تنتهى الـ ٩٠ يوما.

ويشير المراقبون بان الصراع على خلافة جومو كينياتا - يحمل طابعا شخصيا اكثر منه سياسيا. وفي هذا المجال يحاول ماوا كيكياي وزير الاقتصاد وممثل الاحتكارات الامريكية والبريطانية كسب تأييد العائلة الحاكمة لسحب مرشحها مقابل ابقاء مختلف الامتيازات التي تمتعت بها ابان الفترة السابقة.

وما يذكر بان عدد المرشحين لخلافة كينياتا قد بلغ حتى الان خمسة مرشحين، منهم مرشح الاحتكارات الاجنبية ووزير الاقتصاد كيكياي، بالإضافة الى مرشحين عن العائلة الحاكمة وهما ميبوي كوانغ زوج اخت الرئيس الراحل ونورجو مونجاى ابن عمه وايضا نائب كينياتا ورئيس الجمهورية الموقت دانبال ارب موكي وهو شخصية ضعيفة اختارها كينياتا لهذا المنصب منذ سنة ١٩٦٦ لكسب تأييد القبائل الصغيرة وتشارلز نيونجو المدعي العام لأن الدولة.

ومن المعروف بان النظام الحاكم في كينيا يعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ونتيجة للسياسة الموالية للغرب التي اتبعتها هذا النظام منذ الاستقلال سنة ١٩٦٣ فقد ازدادت الفجوة الاجتماعيه بين الأغنياء والفقراء وازداد التضخم العالي وتفاقت البطالة ولقد تمثلت استجابة السلطات الحاكمة على هذه المشاكل باغتتيال الزعيم الوطني البارز



وتفيد الأنباء الواردة من نيروبي بانه لم يعرف حتى الان كيف سيتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، فقد اتفق الرئيس الراحل كينياتا - سياسة موالية للامبريالية

الشاه يتراجع أمام ضغط الجماهير

ونكن أسباب الانتفاضة الشعبية باقية



قطاعات الشعب ويرى هؤلاء المراقبون ان خطة الشاه التي اعتمدها قبل بضع سنوات للاعتماد على "المشاعر القومية" ولاظهار نفسه كبطل قومي في مواجهة رجال الدين، واعتماده ضمن هذا النطاق التقويم الامبراطوري بدل التقويم الهجري، وتشديده على التاريخ الابرياني القديم و"امجاد" الامة الفارسية... الخ ان هذه الخطة لم تنجح وهو الان يريد اعتماد الخطة السابقة لها والتي لم تنجح هي الاخرى في السابق.

ذلك لان الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية هي السبب المباشر للانتفاضة الشعبية. وهذه الصعوبات ناجمة عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في ايران وقد نشرت صحيفة "كهنان" مقالا لها منذ ايام، تحدثت فيه عن الاسباب التي يعاني منها سكان البلاد.

وتؤكد الصحيفة "بان الغلاء الفاحش في اسعار السكن، وغياب الضمانات الاجتماعية، والشكوى الدائمة من مشاكل النقل، والهجرة التي لا تنتهي لسكان الريف بحثا عن العمل ان كل ذلك من الاسباب الخفية للانفجار الشعبي".

اما الصحف الفرنسية فتقول ان مصائب ايران هي في سوء الادارة والفساد الذي اوصل بعض قطاعات الاقتصاد الى حد الكارثة.

طهران - اضطر الشاه تحت وطأة الانتفاضة الشعبية الى اظهار نوع من التراجع في محاولة لامتناس الثقة العامة على نظام حكمه، ولوضع حد للانتفاضة المستمرة منذ ثمانية اشهر والتي ذهب ضحيتها حتى الان حوالي ٥٠٠ مواطن ايراني ويقول المراقبون بان نداء شاه ايران الذي دعا فيه الى اعطاء مبادئ الاسلام الاولوية والى تحقيق الوحدة الوطنية في ظل احكام القران والاسلام، وادعائه عن السماح للاحزاب باستئناف نشاطها، باستثناء الاحزاب اليسارية وفي مقدمتها حزب توده.

يقول المراقبون ان هذا النداء موجه الى بعض الاوساط الدينية وبعض قطاعات البرجوازية في محاولة لفك التحالف الذي عبرت عنه الانتفاضة وشمل اوسع

صحيفة تشرين السورية... وتناولت صحيفة بغداد اوسيرفار... ان لقاء كامب ديفيد، لن يجلس شيئا جديدا للسادات بالمقارن مع زيارته المشيئة للقدس، وليس تكون نتائج هذا اللقاء افضل من نتائج لقاءات الاسماعيل او اسوان. وأشارت الصحيفة الى تصريحات مناحم بيغن الاخيرة والتي ركز فيها على ان لن تناقش في المفاوضات المقبلة مسألة جذب منظمة التحرير الفلسطينية الى التسوية في الشرق الوسط. كما انه لن يبحث موضوع الجلاء عن مرتفعات الجولان. وتذكر الصحيفة بان اسرائيل والولايات المتحدة، تشكلمان موقعا واحدا بالنسبة لرفضهما الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

تدمير دول النفط من موقف السعودية... دعت صحيفة "الوحدة" في ابوظبي الى التخلي عن الدولار كعملة حسابية من قبل الدول المنتجة للنفط. وانتقدت الصحيفة في مقالها الافتتاحي كل من يؤيد الإبقاء على الدولار كعملة حسابية، ويوافق على تجميد اسعار النفط. والمعروف ان السعودية هي التي تتبنى هذه المواقف. وقالت الصحيفة ان مهمة التخلص والتحرر من الدولار الذي ادى انخفاض قيمته الى اضرار هائلة على اقتصاد البلاد العربية، هي المهمة الوطنية للبلدان المنتجة للنفط. وقد جاء هذا الانتقاد للسعودية كاشارة الى ان المنتجين الصغار للنفط لم يعد بإمكانهم تحمل الخسائر الكبيرة الناجمة عن انخفاض سعر الدولار. وانهم بانوا اكثر استعدادا لاطهار معارضتهم للسياسة السعودية

صحيفة العرب القطرية... وتناولت صحيفة العرب القطرية هذا الموضوع وقالت بان مؤتمر كامب ديفيد لن يساعد في التسوية العادلة للنزاع في الشرق الاوسط. وكتبت الصحيفة تقول، انه اذا انطلقنا من مواقف اسرائيل والولايات المتحدة في المفاوضات فانه ستناقش هناك فقط مسائل عقد اتفاقية مصرية - اسرائيلية ثنائية. كما اثارنا الصحيفة الى رفض مناحم بيغن ازالة المستوطنات الاسرائيلية وقوله ان التوقيع على اتفاقية ما يصحح مستحلبا اذا كان الحديث يدور في كامب ديفيد عن ازالة المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة.

الكفاح العربي... اما صحيفة الكفاح العربي فقد كتبت بان الرئيس كارتر، قرر تنظيم هذا اللقاء، لان مبادرة السادات السلمية دخلت طريقا مسدودا بشكل نهائي، وتخشى الحكومة الامريكية من ان ذلك يمكن ان يودي الى سقوط السادات. لذلك تحاول واشنطن تجميد الوضع في الشرق الاوسط. وابقاء نظام السادات في سدة الحكم ما امكن. وتضيف الصحيفة بان موافقة اسرائيل السريعة على استئناف المفاوضات، دون ان تتعهد بسحب قواتها من الاراضي العربية المحتلة، او تلبية حقوق الشعب العربي الفلسطيني، يشير الى ان اسرائيل لديها امكانية الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة منذ حزيران

نجاحات اقتصادية تحققها الجزائر... حققت الحكومة الجزائرية نجاحات ملحوظة في قضية الحد من هجرة العمال الجزائريين الى الخارج. وبعد ادخال الاساليب الحديثة في الانتاج الزراعي، تشير التقديرات الرسمية الى ان الزراعة الجزائرية تحتاج في المستقبل القريب الى ٨٠٠ الف عامل جديد زيادة على ما هو متوفر الان. وهذا العدد يزيد عن عدد العمال الجزائريين العاملين في الخارج والبالغ ٦٥٠ الف عامل في فرنسا واوروبا الغربية. وجمع المراقبون على ان الجمهورية الجزائرية توسع قدرتها الاقتصادية وتزيد استثماراتها السنوية في القطاع العام. وقد بلغ عائد الاقتصاد الوطني في هذا العام ٥٥ مليار دينار جزائري.